الأمم المتحدة

A/C.2/54/L.36

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 November 1999
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

غيانا * : مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

،

قراراتها ٥٠/٩٥ و ٥٠/٩٨ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١/١٦٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/١٨٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و٥٣/١٧٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وكذلك الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية والقضايا المترابطة في هذا المجال،

نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي عقدت في ميدراند، بجنوب أفريقيا[١]، والتي توفر إطارا هاما للعمل على تعزيز شراكة من أجل النمو والتنمية،

أن وجود بيئة اقتصادية ومالية دولية مؤاتية ومساعدة ووجود مناخ إيجابي ضروريان لنمو الاقتصاد العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، وضروريان بصفة

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة، ميدراند، جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٧نيسان/أبريل ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، التقرير والمرفقات**، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A..97.II.D.4)، الجزء الأول، الفرع ألف.

171199 171199 99-35186 (A)
9935186

خاصة لنمو البلدان النامية وتنميتها، وإذ تؤكد أيضاً أن كل بلد مسؤول عن وضع السياسات الاقتصادية الخاصة به لتحقيق التنمية المستدامة،

أنه لا يتم تقاسم الفوائد المتحققة من النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي بصورة متوازنة، وأن التقدم المحرز نحو التحرير الكامل في القطاعات التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية لا يزال بطيئا، وأنه لا تزال توجد تفاوتات كبيرة بين الحقوق والالتزامات في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وكذلك في شروط الوصول إلى الأسواق،

على أهمية التنفيذ التام والمخلص للالتزامات والواجبات التي ترتبها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بما يحقق التنمية العادلة والاستقرار للاقتصاد العالمي،

بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والأربعين [٢]، وتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٣]،

بتقرير الأمين العام[٤]،

١ - بأهمية توسيع نطاق التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو والتنمية، وبالحاجة، في هذا السياق، إلى إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجا سريعا وتاما في النظام التجاري الدولي، مع المراعاة التامة للفرص والتحديات التي توجدها عملية العولمة والتحرير الاقتصادي، ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بفرادى البلدان، ولا سيما المصالح التجارية للبلدان النامية واحتياجاتها الخاصة؛

٢ - التزامها بدعم وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، يقوم على قواعد محددة، ويتسم بالعدالة والأمان وعدم التمييز والشفافية، ويمكن التنبؤ به، ويسهم في النهوض اقتصاديا واجتماعيا بجميع البلدان والشعوب من خلال العمل على تحرير التجارة وتوسيع نطاقها وتشجيع العمالة والاستقرار ومن خلال إيجاد إطار لإقامة علاقات تجارية دولية؛

٣ - **ب** عن القلق إزاء التدهور في شروط تجارة السلع الاساسية وانعدام التقدم نحو التنويع، وتؤكد بقوة في هذا الصدد ضرورة اتخاذ إجراءات تشمل تحسين شروط الوصول إلى الأسواق،

---

(٢) A/54/15 (Part IV) للإطلاع على النص النهائي، أنظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٥**.

(٣) A/54/529، المرفق.

(٤) A/54/304.

٤ - بأن تحسين فرص الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة النمو بدرجة كبيرة، من خلال جملة أمور منها إزالة الحواجز المتعلقة بالتعريفات الجمركية وغير المتعلقة بها، ولا سيما بالنسبة للسلع والخدمات الواردة من البلدان النامية، ينبغي أن يكون من الأولويات الرئيسية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة،

٥ - إزاء أي محاولة ترمي إلى تجاوز أو تقويض الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، عن طريق اللجوء إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد تتعارض مع القواعد والأنظمة التجارية المتعددة؛

٦ - عن القلق إزاء انتشار تدابير الإغراق والتدابير التعويضية التي تستخدم بصورة متزايدة كتدابير حمائية ضد البلدان النامية،

٧ - دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه نقطة الارتكاز في إطار الأمم المتحدة، للمعالجة المتكاملة للمسائل الإنمائية والمسائل ذات الصلة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٨ - بالتقدم المحرز حتى الآن في التحضير للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي سيعقده مجلس التجارة والتنمية في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وترى أن الدورة العاشرة للمؤتمر ستوفر، ضمن جملة أمور، فرصة هامة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتفكير بصورة جماعية في مسألة التنمية، وبخاصة في سياق عملية العولمة، من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن نموذج إنمائي جديد تتمثل دعائمه في النمو والاستقرار والعدالة، ويكون من شأنه تيسير اندماج البلدان النامية في اقتصاد عالمي أكثر عدالة، فضلا عن كفالة زيادة التماسك والتكامل والتنسيق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية وزيادة المشاركة في عملية صنع القرار،

٩ - على أهمية مواصلة تحرير التجارة، وبخاصة في القطاعات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، وذلك من خلال جملة أمور منها:

(أ) تحقيق تخفيضات كبيرة في التعريفات وتخفيض الحدود القصوى للتعريفات والقضاء على التصعيد في مجال التعريفات؛

(ب) كفالة فرض مراقبة فعّالة متعددة الأطراف على عملية اللجوء إلى رسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، والمعايير الصحية ومعايير حماية صحة النبات والمعايير التقنية بحيث تحترم تلك التدابير القواعدَ والالتزامات المتعددة الأطراف وتتماشى معها ولاتستخدم لأغراض حمائية ؛

(ج) القضاء على السياسات التي تشوه التجارة، وعلى الممارسات الحمائية والحواجز غير التعريفية في العلاقات التجارية الدولية؛

(د) قيام البلدان المانحة للأفضليات بتحسين وتجديد خططها لنظام الأفضليات المعمم بهدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي وإيجاد طرائق ووسائل لضمان استخدام خطط نظام الأفضليات المعمم على نحو اكثر فعالية، وتعيد في هذا السياق، تأكيد مبادئه الأصلية، وهي بالتحديد عدم التمييز والعالمية وتقاسم الأعباء وعدم المعاملة بالمثل؛

١٠ - أنه يجب على المجتمع الدولي من الناحية الأخلاقية وقف عملية تهميش أقل البلدان نموا وعكس اتجاهها والعمل على إدماج تلك البلدان بسرعة في الاقتصاد العالمي، وأنه ينبغي أن تشترك جميع البلدان في العمل على زيادة تعزيز فرص وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق ضمن سياق دعم جهودها لبناء قدراتها الذاتية؛ وترحب بالمبادرات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع غيرها من المنظمات في تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا التي اعتمدت في اجتماعها الوزاري الأول الذي عقد في سنغافورة في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بما في ذلك من خلال المتابعة الفعالة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لصالح التنمية التجارية لأقل البلدان نموا، الذي عُقد في جنيف في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، مع الأخذ في الحسبان المقترحات التي اعتمدتها حلقة العمل التنسيقية لأقل البلدان نموا التي عُقدت في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ وتعترف بأن التنفيذ التام لخطة العمل يتطلب تحقيق المزيد من التقدم السريع في مجال إزالة الرسوم المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا؛ وتدعو المنظمات الدولية ذات الصلة إلى أن تقدم لها مساعدة تقنية متزايدة للمساعدة على تعزيز قدراتها في مجال العرض تمكينا لها من الإفادة إلى أقصى حد ممكن من فرص التبادل التجاري الناشئة عن عملية العولمة والتحرير الاقتصادي؛

١١ - الحاجة الملحة إلى تيسير إدماج بلدان أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وترحب في هذا السياق بالخطة ذات المنحى العملي لتحقيق التنمية في أفريقيا الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[٥]، وتؤيد النداء الوارد في البيان الوزاري والداعي إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية في الاقتصادات الأفريقية وتوفير الدعم لجهودها الرامية إلى التنويع وبناء القدرات في مجال العرض، وتطلب في هذا السياق إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة إسهامه في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٦] مع مراعاة الاستنتاجات التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية بشأن أفريقيا[٧]؛

---

(٥) A/52/871-S/1998/318؛ انظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والخمسون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٨**، الوثيقة S/1998/318.

(٦) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء الثاني.

(٧) انظر الوثيقة A/54/15 (Part V)، وللإطلاع على النص النهائي، أنظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٥**.

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، على سبيل الاستعجال، أن يشرع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في المجالات التي تقع ضمن ولايته، في العملية التحضيرية للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات التي ستجري في عام ٢٠٠٢، مع التركيز بصفة خاصة على فرص الوصول إلى الأسواق، والتنويع والجانب المتعلق بالعرض، وتدفقات الموارد والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الأوراق المالية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وتطلب إلى الأمين العام في هذا السياق أن يقدم تقريرا يستند إلى توصيات مجلس التنمية والتجارة بشأن أفريقيا لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين في إطار البند المعنون "التجارة الدولية والتنمية"؛

١٣ - على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص، في سياق التعاون الدولي بشأن قضايا التجارة والتنمية، لتنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة الموجهة إلى تلبية الاحتياجات ومعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة والدول غير الساحلية النامية، والاعتراف بأن البلدان النامية التي تقدم خدمات المرور العابر تحتاج إلى دعم كاف فيما يتعلق بصيانة وتحسين بنيتها الأساسية الخاصة بالمرور العابر؛

١٤ - في هذا السياق الأحكام ذات الصلة التي اعتمدتها في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين بشأن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٨]، وتكرر تأكيد ضرورة أن يعزز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إسهامه في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٩]؛

١٥ - ضرورة أن يطبق جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تطبيقا فعالا جميع أحكام الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[١٠]، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان النامية لزيادة النمو الاقتصادي والمزايا الإنمائية للجميع إلى أقصى حد، ومع مراعاة الحاجة إلى التنفيذ الفعال للأحكام الخاصة الواردة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والقرارات الوزارية ذات الصلة لصالح البلدان النامية، ولا سيما إعمال الحكم المتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، بما يتضمن تعزيز ذلك المفهوم أخذا في الحسبان الواقع المتغير للتجارة العالمية وعولمة الإنتاج، وتحث

---

(٨) انظر القرار دإ-٢/٢٢.

(٩) **تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل-٦ أيار/مايو ١٩٩٤** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(١٠) انظر: **الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤** (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994).

الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على أن تطبق بفعالية القرار الوزاري بشأن أقل البلدان نموا والتدابير المتعلقة بما قد يترتب على برنامج الإصلاح من آثار سلبية بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[١٠]؛

١٦ - بأن من الأهمية الحفاظ على زخم عملية زيادة تحرير التجارة، ولاسيما بالنسبة للمجالات والمنتجات التي تهم البلدان النامية، وأن تتواصل عملية تحرير التجارة بصورة واسعة القاعدة بما فيه الكفاية للاستجابة لمجمل مصالح واهتمامات جميع الأعضاء في المنظمة داخل إطار منظمة التجارة العالمية، وترحب في هذا الصدد بأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في وضع خطة إيجابية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى توفير الدعم التحليلي والمساعدة التقنية لتلك البلدان من أجل أن تشارك بفعالية في المفاوضات؛

١٧ - ضرورة أن تولي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة اهتماما خاصا لمسائل من قبيل نقل التكنولوجيا، وتقديم الضمانات الكافية للبلدان النامية، وتوفير الائتمانات لعمليات التحرير الاقتصادي المستقلة، وتمويل الصادرات وأسواق السلع الأساسية، وأن تعمل في هذا الصدد على تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[١٠] فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتوفير الحماية المتوازنة للموارد البيئية ونظم حماية المعارف التقليدية، فضلا عن تمكين البلدان النامية من استخدام التدابير اللازمة لتنفيذ سياساتها المتعلقة بالتنمية وتنويع الصادرات وتحديثها في إطار الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة[١٠] والاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية[١٠]؛

١٨ - المؤسسات المالية الدولية إلى أن تكفل، فيما تضطلع به من أنشطة للتعاون الإنمائي، عدم إلزام البلدان النامية بتحمل التزامات فيما يتعلق بسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية في المجالات التجارية أو المتصلة بالتجارة بصورة تتجاوز أو تفوق ما تتحمله من التزامات في إطار القواعد المتفق عليها في النظام التجاري الدولي؛

١٩ - أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له وتسريع العملية الموجهة نحو تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة، وتؤكد أيضاً ضرورة قيام الحكومات الأعضاء في تلك المنظمة والمنظمات الدولية ذات الصلة بمد يد المساعدة إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل ما تبذله من جهود نحو الانضمام إلى تلك المنظمة بصورة سريعة وشفافة على أساس الاضطلاع بالحقوق والالتزامات المتوازنة للمنظمة، وضرورة قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية بتقديم المساعدة

التقنية ضمن ولايتيهما للإسهام في إدماج تلك البلدان على نحو كامل وسريع في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٢٠ - الحاجة إلى تحسين التدابير الرامية إلى معالجة ضعف التدفقات المالية وآثار الأزمة المالية على النظام التجاري الدولي وعلى الآفاق الإنمائية للبلدان النامية والبلدان المتضررة من الأزمة، مشددة على أن الإبقاء على جميع الأسواق مفتوحة والحفاظ على نمو متواصل في التجارة العالمية هما من العناصر الأساسية للتغلب على مثل هذه الأزمة، وترفض في هذا السياق اللجوء إلى أي تدابير حمائية؛ وعلى مستوى أشمل توجد حاجة إلى زيادة الاتساق بين الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي وسير عمل النظام التجاري والمالي الدولي، وتدعو في هذا الصدد إلى إيجاد تعاون وثيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف؛

٢١ إلى الأمين العام أن يعمل، عند تخطيط وتنظيم المناسبات التي صدرت بها ولايات بشأن التجارة والمسائل التجارية والمسائل المتصلة بالتجارة، على تعزيز التكامل في عمل الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، آخذا في الاعتبار الدور التنسيقي الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٢٢ - بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي المفتوح وإسهام هذه الترتيبات الإقليمية في تيسير التجارة والتدفقات الاستثمارية، واقتصادات الحجم الكبير، وتحرير الاقتصاد، وإدماج أعضاء تلك الترتيبات في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، داخل الإطار الإقليمي المفتوح، بما يمكن من إحراز تقدم نحو نظام متعدد الأطراف أكثر انفتاحا، وتدعو جميع الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف إلى توفير الدعم للتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

٢٣ - على أن الحكومات ينبغي أن يكون هدفها، تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١ [(١١)] وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية[(١٢)]، هو كفالة تحقيق الدعم المتبادل بين السياسات التجارية والسياسات البيئية بحيث تتحقق التنمية المستدامة؛ وينبغي لدى قيامها بذلك، ألا تستخدم سياساتها وتدابيرها الإنمائية التي قد تؤثر في التجارة لأغراض حمائية، وتشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة أعماله المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية؛

---

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الثاني.

(١٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

٢٤ - إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل تحديد وتحليل الآثار التي تتركها على التنمية المسائل المتصلة بالاستثمارات، فضلا عن تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان النامية، وبخاصة أشدها احتياجا، أخذا في الحسبان مصالح البلدان النامية، ومع مراعاة الجهود التي تنهض بها المنظمات الأخرى؛

٢٥ - أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بتراهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٢٦ - على الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية بغية تمكينها من الإفادة إلى أقصى حد ممكن من آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات، بالاستناد إلى القواعد والأنظمة المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية تمكين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من تقديم المساعدات التقنية في هذا المجال للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال؛

٢٧ - تلاحظ تزايد أهمية التجارة الإلكترونية وتطبيقها على التجارة الدولية، وضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة بصورة فعالة في التجارة الإلكترونية، وتحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مساعدة البلدان النامية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تحليل الجوانب المالية والقانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية، فضلا عن آفاق التجارة والتنمية بالنسبة للبلدان النامية؛

٢٨ - تؤكد أهمية تحسين كفاءة خدمات الدعم التجارية، وبخاصة في مجالات النقل، والجمارك، والمصارف والتأمين، ومعلومات الأعمال التجارية، في البلدان النامية، ولاسيما في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية في هذا المجال، بالتعاون مع غيره من الهيئات المعنية في الأمم المتحدة؛

٢٩ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٠، مساهمات موضوعية عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والمالية والاستثمار وما يتصل بها من مجالات؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن: (أ) تنفيذ هذا القرار، و(ب) التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف.